كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية.

السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي.

الإجابة النموذجية لمقيــاس المالية الدولية

الجواب الأول: (8 نقاط)

- يختلف سعر الصرف الفعلي الحقيقي عن سعر الصرف الفعلي الاسمي كون الأخير لا يأخذ في الحسبان تحركات الأسعار، كما لا يحتوي على معلومات حول القوة الشرائية للعملة. (2 ن)

- القروض الميسرة هي القروض التي تتميز بانخفاض معدلات الفائدة عليها وطول فترة الاستحقاق وبوجود فترة سماح. أما بالنسبة للقروض الصعبة فهي تتميز بارتفاع معدلات الفائدة عليها، وانخفاض فترة الاستحقاق وفترة السماح. (2 ن)

- الدولرة الكاملة هي التفويض القانوني باستخدام عملة أجنبية قوية (عملة بلد آخر) باعتبارها العملة القانونية الوحيدة بصورة كاملة، أما بالنسبة للدولرة الجزئية فيكون تداول النقد المحلي إلى جانب عملة أجنبية أخرى كوسيلة للتبادل. (2 ن)

- يعمل صندوق النقد الدولي على المحافظة على الاستقرار في النظام النقدي الدولي لمنع وقوع الأزمات كما يقوم بمراقبة الدول الأعضاء بما يكفل استقرار أسعار الصرف وتنشيط التبادل الدولي، ومساعدة الدول الأعضاء على وضع برامج لسياساتها الاقتصادية عند مواجهتها للمشاكل، بالإضافة إلى دوره التمويلي للدول الأعضاء التي تمر بمشكلات على مستوى ميزان المدفوعات معتمدا بدرجة كبيرة على حصص الدول الأعضاء.

بينما يركز البنك الدولي على التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحد من الفقر وذلك من خلال توفير الدعم المالي والتقني للبلدان خاصة منها الفقيرة لإجراء الإصلاحات وتنفيذ المشاريع، لذلك تكون مساعداته طويلة الأجل مقارنة بقروض صندوق النقد الدولي، حيث يعتمد على حصص الدول الأعضاء وكذلك على إصدار السندات. (2 ن)

الجواب الثاني: (6 نقاط)

- **سعر الصرف وميزان المدفوعات:** (1,5 ن)

لتغيرات سعر الصرف أثارا عديدة على ميزان المدفوعات، حيث أن أي تغير يحدث على مستوى سعر الصرف يؤثر في الميزان. ويعتبر الميزان التجاري أكثر عناصر ميزان المدفوعات تأثرا بتغيرات سعر الصرف حيث أنه كلما انخفضت قيمة العملة حقق الميزان التجاري فائضا، ويعود ذلك إلى زيادة مستوى الصادرات وتراجع الواردات بسبب

انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية، والعكس في حالة ارتفاع قيمة العملة حيث ينخفض الطلب الخارجي على السلع المحلية ويزداد الطلب الداخلي على السلع الأجنبية، فينتج عن ذلك عجز على مستوى الميزان التجاري.

أما بالنسبة لحركة رؤوس الأموال فقد ينتج عن تخفيض قيمة العملة خروج رؤوس الأموال لتجنب الخسائر المحتملة لهذا التخفيض أو بحثا عن أرباح محتملة في الأسواق الخارجية.

- أما بالنسبة لأثر ميزان المدفوعات فإن أي زيادة في التصدير تزيد في عرض العملات الأجنبية مقابل الطلب على العملة المحلية فينتج عن ذلك ارتفاع قيمتها في سوق الصرف الأجنبي، والعكس في حالة زيادات واردات الدولة حيث يزيد عرض العملة المحلية مقابل الطلب على العملة الأجنبية لتسديد قيمة الصادرات، فينتج عن ذلك انخفاض في قيمة العملة.

- **سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر:** (1,5 ن)

يعتبر سعر الصرف من العوامل المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن الاستقرار في سعر الصرف يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي.

- **تأثير سعر الفائدة على ميزان المدفوعات:** (1,5 ن)

لسعر الفائدة أثر كبير على ميزان المدفوعات وذلك من خلال التأثير على حركة رؤوس الأموال، فينتج عن ارتفاع سعر الفائدة تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل بحثا عن عوائد أكثر مقارنة بالدول الأخرى في حين يحدث العكس في حالة انخفاض أسعار الفائدة.

- **تأثير سعر الفائدة على سعر الصرف:** (1,5 ن)

إن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية يزيد من تدفق رأس المال الأجنبي إلى الدولة مؤديا بذلك إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي وذلك بفعل زيادة الطلب على عملة هذه الدولة من طرف المستثمرين الأجانب. أما في حالة ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج يؤدي ذلك إلى زيادة عرض العملة المحلية للحصول على العملة الأجنبية فينتج عن ذلك انخفاض قيمتها مقابل عملات الدول الأخرى التي ارتفعت لديها أسعار الفائدة الحقيقية.

الجواب الثالث: (6 نقاط)

- للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية في التمويل الدولي تتمثل فيما يلي: (2 ن)

- يعتبر مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي؛

- يساهم في تحويل رؤوس الأموال بين الدول من الأطراف التي تبحث عن انخفاض تكاليف عوامل الإنتاج وتحقيق أكبر العوائد المالية إلى الدول التي تبحث عن تمويل المشاريع التنموية؛

- تحقيق إضافة حقيقية على مستوى اقتصاديات الدول المضيفة؛
- تنشيط التجارة الخارجية وتحسين معدلات التبادل الدولي من خلال توفير المنتوجات وبأقل التكاليف.

➢ للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة بالنسبة للدول المضيفة يمكن ذكرها فيما يلي: (2 ن)

- تحسين ميزان المدفوعات من خلال تحسن الميزان التجاري؛
- زيادة الإنتاج المحلي وتنويعه ومنه زيادة مستوى الدخل الوطني؛
- تحسين مستويات الاستثمار المحلي من خلال زيادة الكفاءة الناتجة عن المنافسة بين المستثمرين المحليين والأجانب؛
- الاستفادة من التكنولوجيا المرافقة لعمليات الاستثمار؛
- الاستفادة من فرص العمل المقدمة؛

➢ لزيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من القيام بالعديد من الإجراءات أهمها ما يلي: (2 ن)

وضع قوانين وتشريعات محفزة للمستثمر الأجنبي- تحقيق الاستقرار على مستوى المؤشرات الاقتصادية للدولة- منح امتيازات وتسهيلات جبائية للمستثمر الأجنبي - تطوير البنية التحتية للدولة - تطوير القطاع المصرفي والمالي - تحقيق الاستقرار السياسي- الاهتمام بالموارد البشرية وتأهيلها.